غرفـــة صناعـــة الأردن
Jordan Chamber of Industry

تطورات القطاع الصناعي الأردني

للعام 2022

نيسان، 2023

دائرة الدراسات والإستراتيجيات

يعد القطاع الصناعي قائداً للنمو الاقتصادي ومحركاً للتشغيل في الأردن والقادر على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا ما يتجلى في مؤشرات الأداء التي حققها القطاع الصناعي خلال الأعوام السابقة وخصوصاً العام الماضي 2022، والتي ترسخ لدينا مفهوم الازدهار ومعدلات النمو التي حققتها غالبية مؤشراته والتي تعتبر أحد الأدوات ذات الدور الفاعل في عملية التحسين والتطور الاقتصادي، فقد شهدت الصناعة الوطنية خلال العام 2022 سلسلة من التطورات على أداءها، والتي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي للمملكة.

حيث حقق الناتج الصناعي نمواً خلال العام 2022 بنسبة بلغت 3.2%، إلى جانب نمو الصادرات الصناعية لتصل لأكثر من 7.7 مليار دينار لتشكل بذلك نمواً بنسبة 37% ولتصل مساهمتها من إجمالي الصادرات الوطنية لأكثر من 95% نتيجة الإرتفاعات الجنونية للطلب العالمي على غرار تغيرات الأسعار التي طرأت جراء إنقطاع سلاسل توريدها وإرتفاع الطلب عليها، إلى جانب عمليات التوسع التي حققتها المنتجات الوطنية في العديد من الأسواق العالمية والجهود التي يبذلها القطاع الصناعي في إظهار جودة وكفاءة المنتج الوطني، إلى جانب تسجيل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 2.7% نتيجة إرتفاع الطلب الإقليمي والعالمي على السلع الوطنية، في حين سجل الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين نمواً بنسبة 14%، نتيجة إرتفاع الأسعار العالمية والمحلية لاحقاً لما خلفته الأزمات والإغلاقات التي ما زلنا نشهد تغيراً في النمط الإستهلاكي والصناعي والتجاري جرّائها منذ مطلع العام 2022.

بينما إرتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة للقطاع الصناعي لما يقارب 3.9 مليار دينار وبمعدل نمو بلغت نسبته 5.4%، في حين بلغ حجم التداول في بورصة عمان إلى حوالي 446 مليون دينار، وبنسبة 23.4% من إجمالي حجم التداول، في حين إرتفع عدد العمالة في القطاع بنسبة 4.8% لتصل إلى 268 ألف عامل (58% منهم أردنيين، و64% منهم ذكور، 78% منهم ضمن تأمين الضمان الإجتماعي)، في حين بلغ عدد المنشآت المسجلة حوالي 16,688 منشأة حيث سجل تراجعاً طفيفاً بمقدار 153 منشأة، حيث حقق مؤشر الصناعة الأردنية نمواً ملحوظاً خلال العام 2022 بنسبة وصلت إلى 12.2% مدفوعاً بالأداء المميز لمجموعة المؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر، أبرزها "مؤشر الصادرات الصناعية" والذي حقق نمواً بنسبة 37.3%، ومؤشر الإستبانة والذي حقق نمواً بمعدل 10%، أظهر المؤشر ملامساته الفعلية لعكس الصورة الواقعية لتطور القطاع الصناعي، ليس فقط على صعيد القطاع بشكل عام بل على مستوى قطاعاته الفرعية العشرة.

1. الناتج الصناعي 2022

حقق القطاع الصناعي نمواً خلال العام 2022 بنسبة بلغت 3.2%، ليصل الى حوالي 7.30 مليار دينار محققاً بذلك إرتفاعاً بأكثر من 510 مليون دينار مقارنة مع العام 2021، وهذا ما يبين حجم الجهود التي يبذلها القطاع ويعكس مدى قدرته على التأقلم والتكيف مع الإضطرابات الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2022.

الشكل (1) تطور الناتج الصناعي خلال الفترة (2013-2022) – مليار دينار

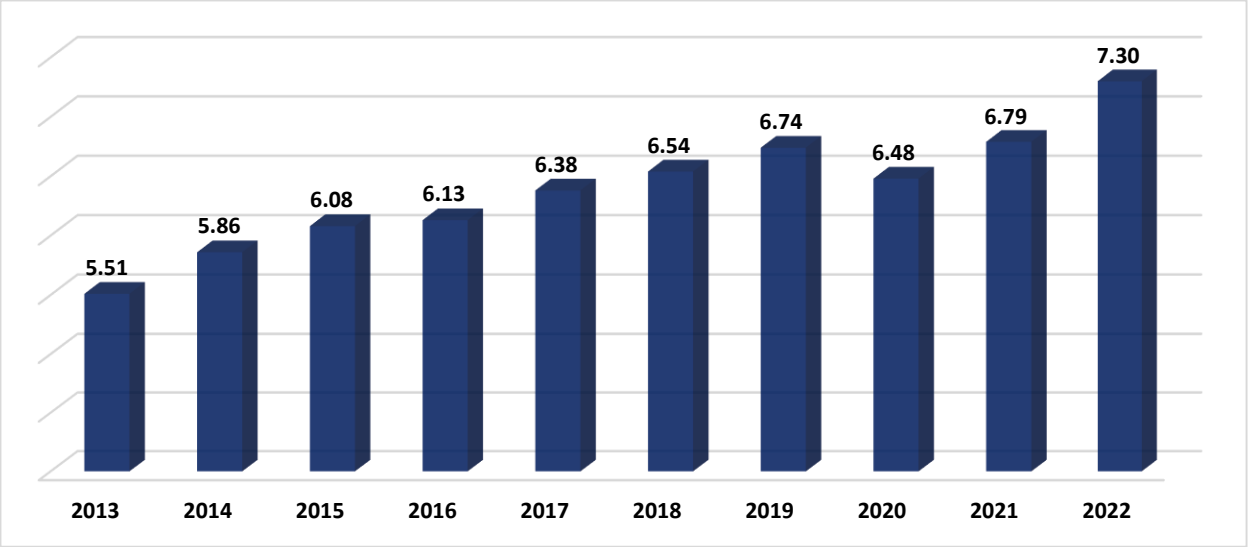

الشكل (2) معدلات النمو الحقيقي للناتج الصناعي خلال الفترة (2013-2022) – مليار دينار

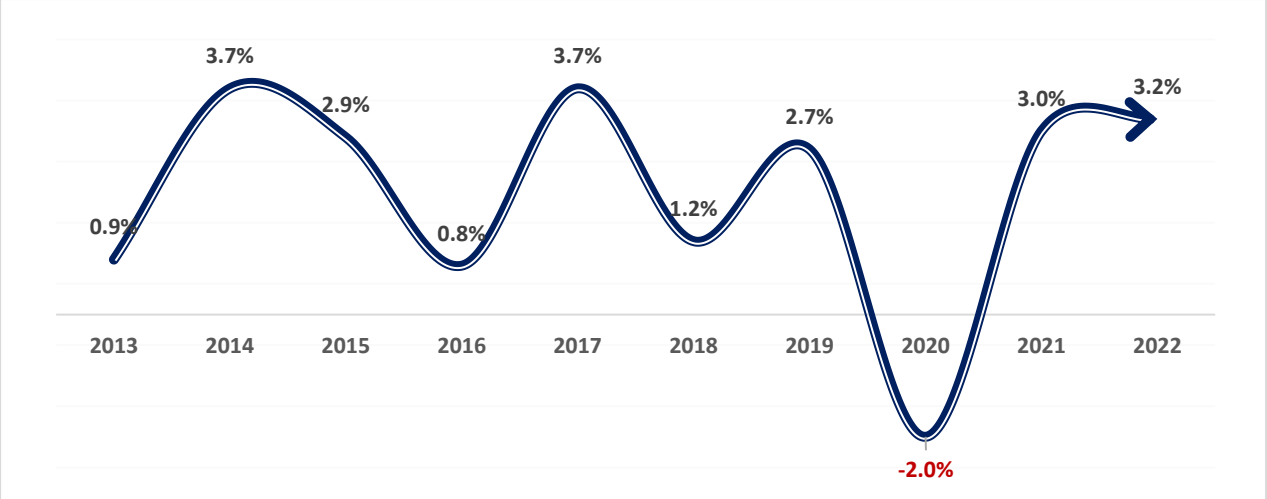

وقد جاءت سلسلة النمو هذه بعد التراجع الذي حدث خلال العام 2020 جراء ما أحدثته الجائحة من أضرار وتغيرات على توليفة الاقتصاد الوطني، فقد سجل الناتج الصناعي نمواً خلال العام 2021 تلاه نمواً هو الأخر خلال العام 2022 والذي يعتبر أعلى معد نمو منذ العام 2017.

فقد جاء **القطاع الصناعي** قائداً لعجلة النمو الاقتصادي خلال العام 2022، بنسبةٍ قاربت على (28.3%)، وليأتي في **المرتبة الأولى** من حيث وزنه من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **.%21.7**

الشكل (3) مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في النمو الاقتصادي 2022

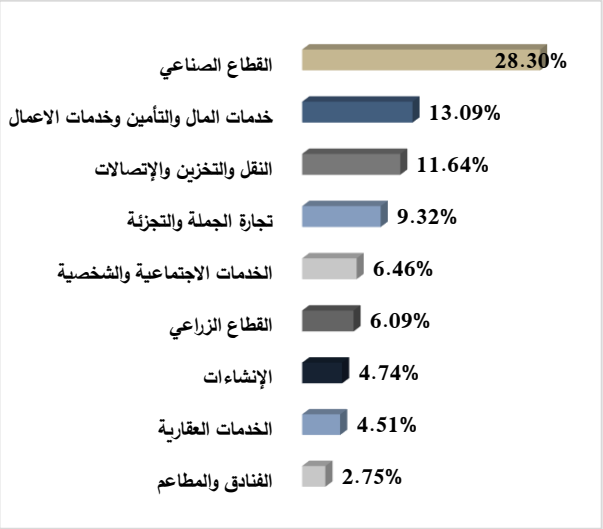

الشكل (4) الأوزان النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2022

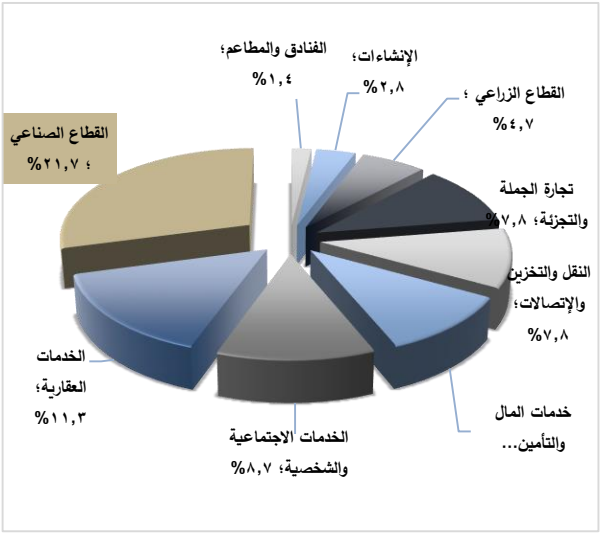

وعلى مستوى القطاعات الصناعية الرئيسية الثلاث، فقد سجل قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو حقيقي داخل القطاع الصناعي بما نسبته 3.33%، حيث جاء كأعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في نمو الاقتصاد الوطني بما نسبته 23.6%، يليه قطاع الصناعات التعدينية واستغلال المحاجر الذي حقق نمواً بنسبة 2.86%، في حين أن قطاع الكهرباء والماء حقق نمواً بما نسبته 2.55%.

حيث جاء قطاع الصناعات التحويلية في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث علاقاته التشابكية مع بقية القطاعات الأخرى، حيث يحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية من حيث قيمة المضاعف. حيث أن كل دينار ينُفق في القطاع الصناعي يساهم بشكلٍ مباشر وغير مباشر في الاقتصاد الوطني بمقدار 2.16 دينار، ما يعني بطريقةٍ او بأُخرى بأن مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني تصل إلى حوالي 44% نتيجة ترابطه مع القطاعات الاقتصادية الأُخرى وهذا بمثابة مؤشر على أهمية القطاع الصناعي ومساهمته الواضحة ومدى ترابطه ودعمه للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2. الصادرات الصناعية 2022

سجلت الصادرات الصناعية إرتفاعاً خلال نهاية العام 2022 لتصل إلى 7.7 مليار دينار مقارنة مع حوالي 5.6 مليار دينار خلال العام 2021 لتشكل بذلك نمواً بنسبة 37% ولتصل مساهمتها من إجمالي الصادرات الوطنية إلى أكثر من 95% وبذلك تعتبر الصادرات الصناعية قائد نمو الصادرات الوطنية بنسبة تتعدى 102% من نموها، حيث تعتبر هذه القيمة غير مسبوقة للصادرات الصناعية على مدار السنوات الماضية.

الشكل (5) حجم الصادرات الصناعية خلال(2013-2022) – مليار دينار

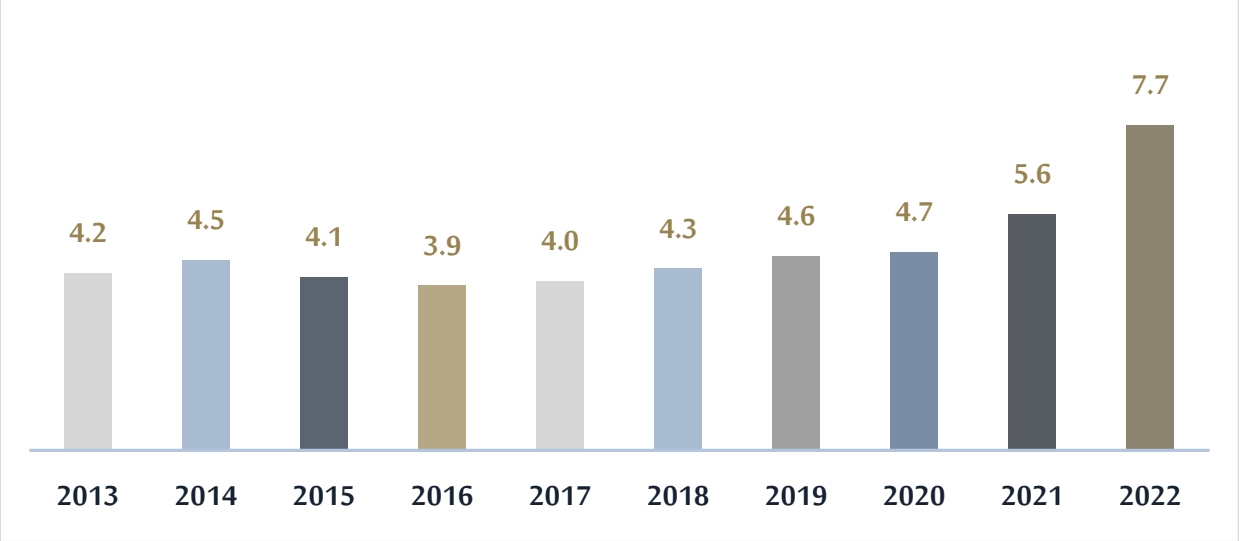

وقد جاء نمو الصادرات الصناعية هذا مدفوعاً بعدة أسباب أبرزها؛ الإرتفاعات الجنونية للطلب العالمي على مجموعة من المنتجات والتي حققت إرتفاعاً في قيمها التصديرية على غرار تغيرات الأسعار التي طرأت جراء إنقطاع سلاسل توريدها وإرتفاع الطلب عليها، إلى جانب عمليات التوسع التي حققتها المنتجات الوطنية في العديد من الأسواق العالمية والجهود التي يبذلها القطاع الصناعي في إظهار جودة وكفاءة المنتج الوطني في الأسواق الخارجية والذي يعكس مدى ثقة الجمهور الواسع بها.

فقد سجلت جل القطاعات الصناعية نمواً في صادراتها والتي جاءت جراء نمو القيم التصديرة لأكثر من 68 مجموعة سلعية خلال العام 2022 مقارنة مع العام2021 فقد سجل قطاع الصناعات التعدينية أعلى إرتفاعاً في صادرته والتي وصلت إلى 1,886 مليون دينار وذلك لإرتفاع مجموعتي البوتاس والفوسفات الخام بواقع 925 مليون دينار، يليه قطاع الصناعات الكيماوية والذي حقق ثاني أعلى إرتفاع في صادراته ليصل إلى 1,846 مليون دينار نتيجة إرتفاع

صادرات الأسمدة وكافة المواد الكيماوية الأخرى بشكل عام وإرتفاع الطلب العالمي على الأسمدة نتيجة التوجهات العالمية لتحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي والزراعي.

الشكل (6) صادرات القطاعات الصناعية للعام 2022 ومعدلات النمو مقارنة مع العام 2021 - مليون دينار

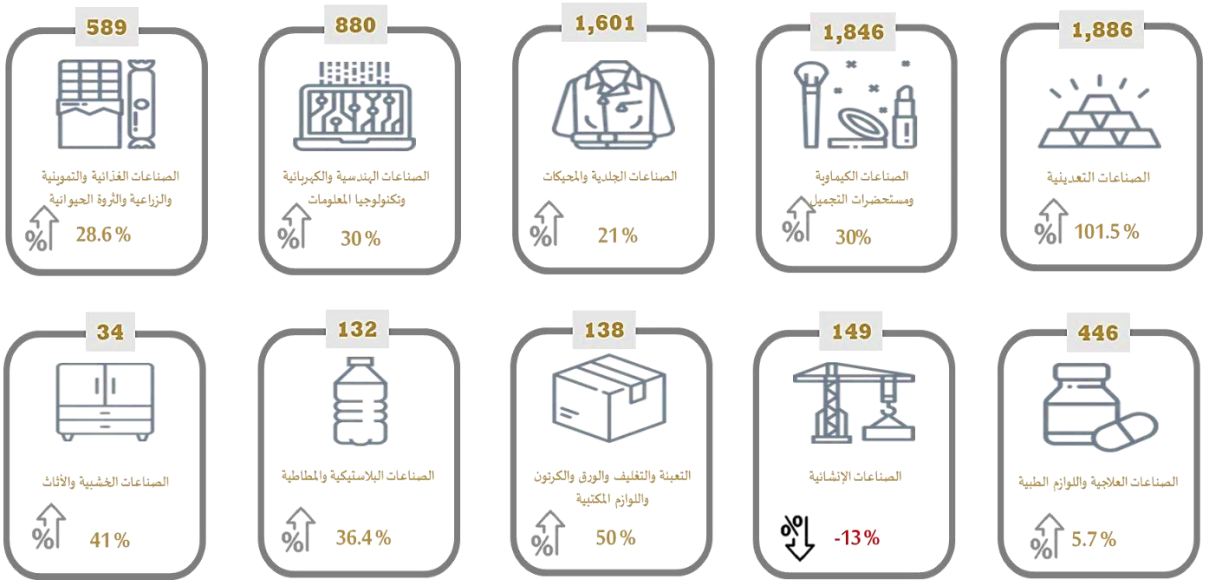

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية فقد إستحوذت الدول العربية على أكثر من ثلث (35%) الصادرات خلال العام 2022، جاءت أبرزها السعودية والتي إستحوذت على أكثر من 10.9%، بينما جاءت دول أمريكا الشمالية والتي إستحوذت على أكثر من 22%، أبرزها الولايات المتحدة والتي إستحوذت على أكبر حصة من الصادرات بنسبة تصل إلى أكثر من 21.8%.

الشكل (7) التوزيع الإقليمي والدولي للصادرات الصناعية خلال العام 2022

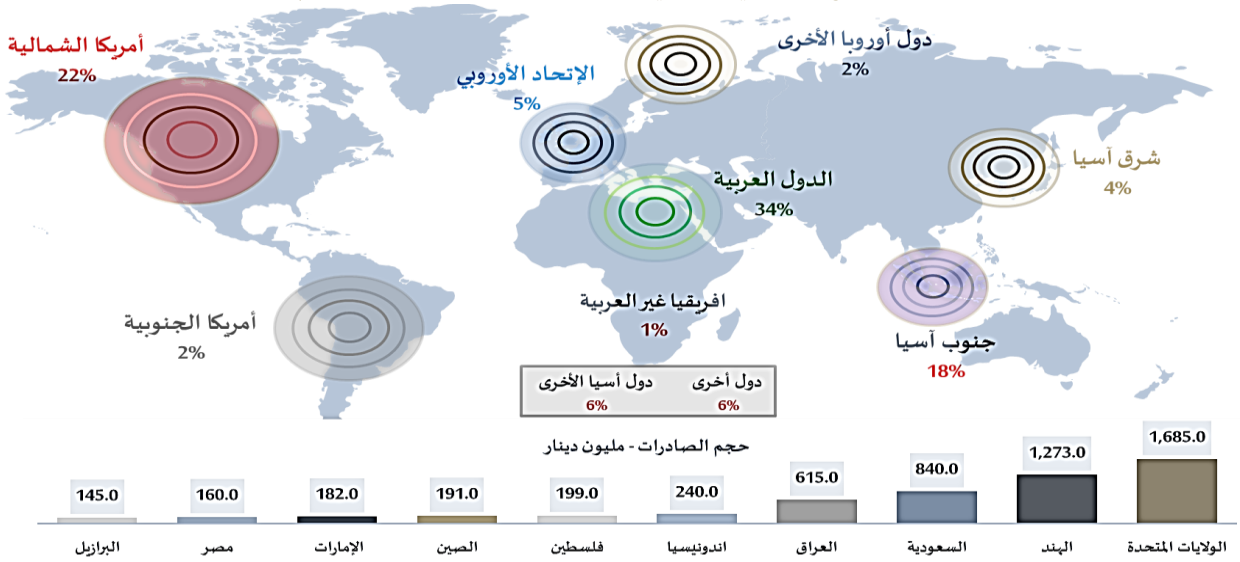

- **الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي 2022**

سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للعام 2022 نمواً بنسبة 2.7% مقارنة مع العام 2021، نتيجة إرتفاع الطلب الإقليمي والعالمي على السلع الوطنية والذي أدى بدوره لإرتفاع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للقطاعات الصناعية الرئيسية الثلاثة (الصناعات التحويلية بنسبة 2.35% والصناعات الإستخراجية بنسبة 3.94% والكهرباء والمياه بنسبة 6.36% مقارنة مع العام 2021.

الشكل رقم (8) تطورات الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ومعدلات النمو (2017-2022)

الشكل رقم (9) تطورات الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للقطاعات الصناعية الرئيسية (2019-2022)

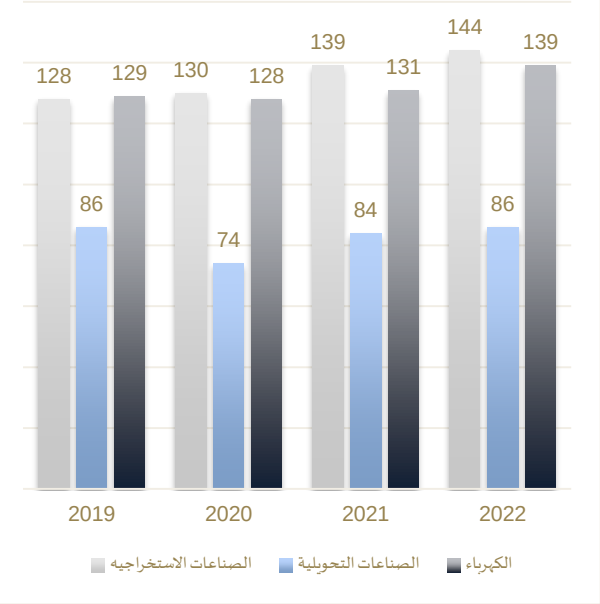

وعلى مستوى مساهمات القطاعات الصناعية الثلاثة الرئيسية في نمو الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي فقد ساهم قطاع الصناعات التحويلية بأعلى نسبة في نمو الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بواقع 66.3% من إجمال النمو المتحقق في الرقم العام، يليه قطاع الكهرباء والمياه والذي ساهم في نمو الرقم العام 17.9% من إجمالي النمو المتحقق، بينما ساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 15.8% من إجمالي النمو.

وقد جاء نمو قطاع الصناعات التحويلية مدفوعاً بنمو قطاع الصناعات الإنشائية والذي حقق نمواً في الرقم القياسي لكيمات الإنتاج الصناعي بمعدل 13.8% خلال العام 2022 مقارنة مع العام

2021 يليه قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل والذي حقق نمواً بمعدل 8.6% مقارنة بالعام السابق. والجدول التالي يوضح أداء بقية القطاعات الصناعية الفرعية خلال العام 2022 بحسب الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

الجدول رقم (1) الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي حسب القطاعات الفرعية خلال العام 2022

القطاع	الأهمية النسبية	2022	معدل النمو
الصناعات الإنشائية	10.1%	99.2	13.8%
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	28.1%	139.3	8.6%
الصناعات الغذائية والتموينية والزراعية	21.1%	92.0	6.9%
صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون	5.5%	69.4	5.9%
العلاجية واللوازم الطبية	5.1%	117.8	4.7%
الصناعات التعدينية	8.2%	144.3	4.0%
الصناعات الهندسية الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	11.2%	113.7	1.8%
الصناعات الخشبية والأثاث	2.0%	274.2	-1.4%
الصناعات الجلدية والمحيكات	5.7%	150.7	-12.7%
الصناعات البلاستيك والمطاط	3.0%	93.1	-15.9%

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2022، قاعدة بيانات الأرقام القياسية لكميات الإنتاج الصناعي

- **الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين 2022**

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين للعام 2022 نمواً بنسبة 14% مقارنة مع العام 2021، نتيجة إرتفاع الأسعار العالمية والمحلية نتيجة لما خلفته الأزمات والإغلاقات التي ما زلنا نشهد تغيراً في النمط الإستهلاكي والصناعي والتجاري جرّائها منذ مطلع العام 2022، والذي أدى بدوره لإرتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتجين للصناعات التحويلية بنسبة 13.9% والصناعات الإستخراجية بنسبة 34.1% بينما تراجع الرقم القياسي لأسعار المنتجين للكهرباء والمياه بنسبة -7.7%.

الشكل رقم (10) تطورات الرقم القياسي لأسعار المنتجين ومعدلات النمو (2017-2022)

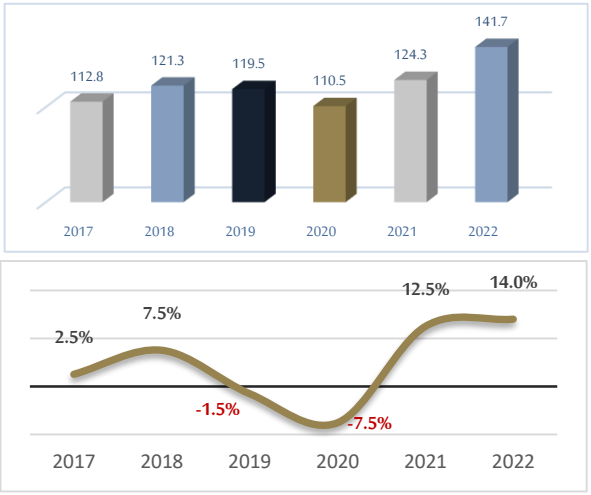

الشكل رقم (11) تطورات الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين للقطاعات الصناعية الرئيسية (2019-2022)

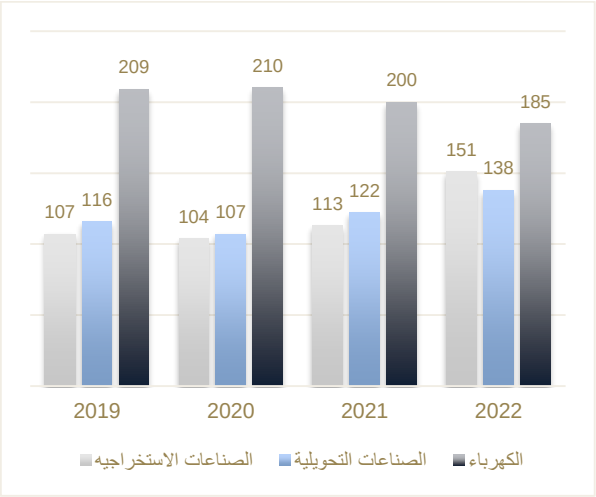

وعلى مستوى مساهمات القطاعات الصناعية الرئيسية في نمو الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين فقد ساهم قطاع الصناعات التحويلية بأعلى نسبة في نمو المؤشر العام لأسعار المنتجين بنسبة 86.4%، يليه قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 18.9% بينما جاءت مساهمة قطاع الكهرباء والمياه بتراجع الرقم العام بنسبة 5.3%.

وقد جاء نمو قطاع الصناعات التحويلية مدفوعاً بنمو قطاع الصناعات الكيماوية والذي حقق نمواً في الرقم القياسي لأسعار المنتجين بمعدل 42.4% خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021 يليه قطاع الصناعات التعدينية والذي حقق نمواً بمعدل 34.6% مقارنة بالعام السابق.

الجدول (2) الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين حسب القطاعات الفرعية خلال العام 2022 – نقطة مئوية

القطاع	الأهمية النسبية	2022	معدل النمو
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	28%	197.7	42.4%
الصناعات التعدينية	8%	152.5	34.6%
التعبئة والتغليف والورق والكرتون	5%	111.9	7.9%
البلاستيك والمطاط	3%	101.9	4.1%
الصناعات الغذائية والتموينية	21%	144.2	3.2%
الصناعات الإنشائية	10%	112.7	3.2%
قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	2%	109.9	0.7%
العلاجية واللوازم الطبية	5%	111.1	0.03%
الصناعات الجلدية والمحيكات	6%	89.3	-0.3%
الصناعات الهندسية الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	11%	155.4	-3.4%

4. الإستثمارات المستفيدة من قانون الإستثمار للعام 2022

إستحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر من الاستثمارات المستفيدة من القانون خلال العام 2022 مقارنة مع مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث إستحوذ القطاع على 58.3% من إجمالي الاستثمارات المسجلة وبحجم استثمار بلغ 648.6 مليون دينار أردني، وقد جاء توزيع الإستثمارات في القطاع الصناعي خلال العام 2022 على النحو التالي:

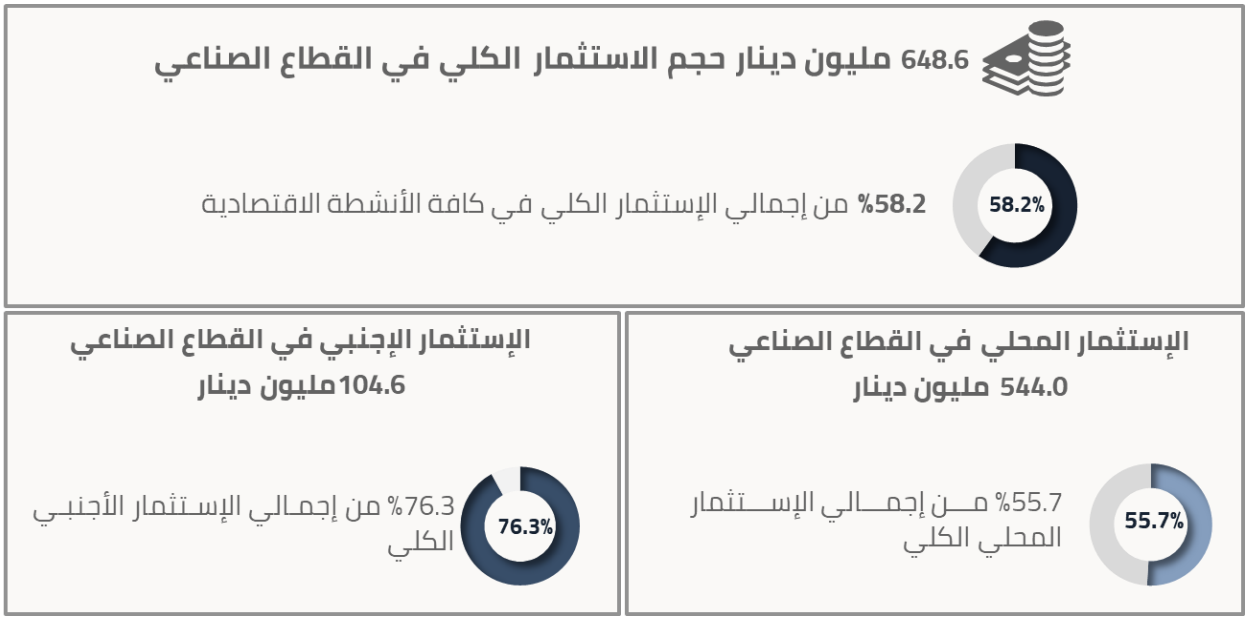

فقد بلغ عدد المشاريع المستحدثة في القطاع الصناعي والمستفيدة من قانون الإستثمار 266 مشروعاً من أصل 434 مشروعاً مستحدث من بين القطاعات الاقتصادية لتستحوذ على الحصة الأكبر بواقع 61.9%، في حين بلغ حجم فرص العمل المتوقع خلقها ضمن الإستثمارات المستفيدة من قانون الإستثمار حوالي 14,163 فرصة عمل وبنسبة 65.8% من إجمالي عدد فرص العمل المتوقع إستحداثها.

بينما جاء القطاع الصناعي كأبرز القطاعات قدرة على إستحداث فرص عمل للمشاريع المستفيدة من قانون الإستثمار للعام 2022 والتي بلغت 53 فرصة عمل للمنشأة الواحدة، في حين لم تتجاوز في القطاعات الأخرى 43 فرصة عمل.

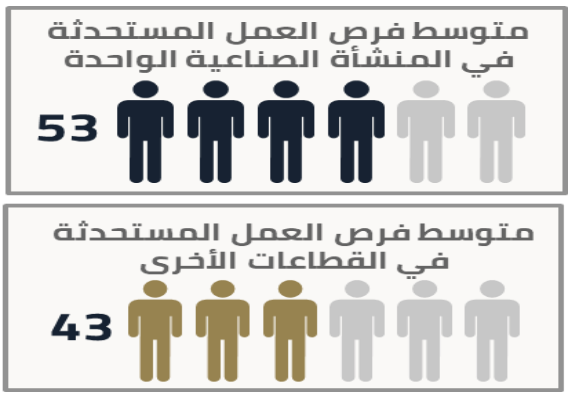

5. التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي 2022

إرتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك خلال العام 2022 لتصل إلى حوالي 32.4 مليار دينار، حيث جاءت حصة القطاع الصناعي ما نسبته 12% من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال العام نفس العام أو ما يقارب 3.9 مليار دينار وبمعدل نمو بلغت نسبته 5.4% مقارنة مع العام 2021.

الشكل (12) التسهيلات الممنوحة للقطاع الصناعي مقارنةً بإجمالي التسهيلات المقدمة من كافة البنوك (2015-2022) - مليار دينار

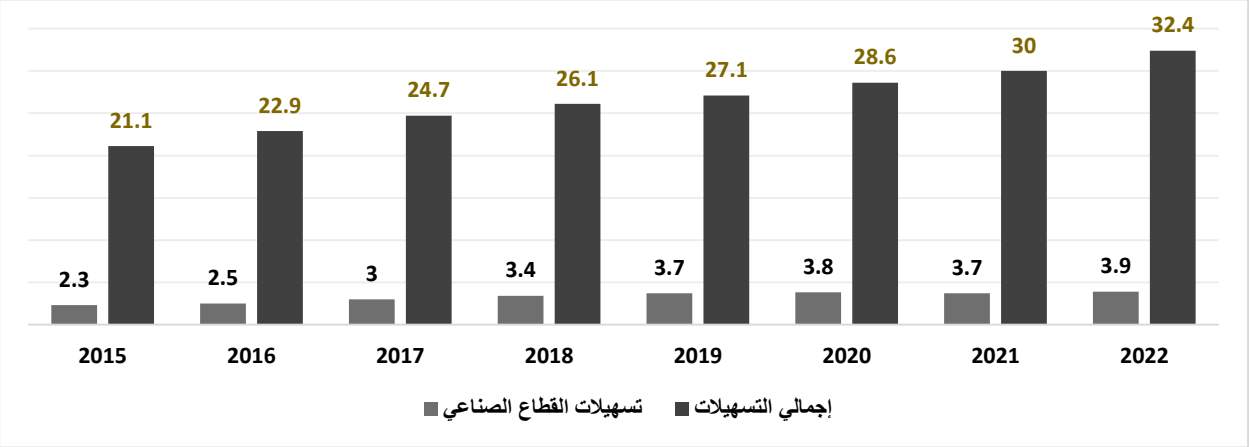

*المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

6. حجم تداول القطاع الصناعي في بورصة عمان 2022

بلغ حجم التداول للقطاع الصناعي في بورصة عمان خلال العام 2022 حوالي 446 مليون دينار، وبنسبة 23.4% من حجم التداول في بورصة عمان وبقيمة 1,903.7 مليون دينار.

الشكل (13) حجم تداول القطاع الصناعي في بورصة عمان خلال العقد الأخير(2012-2022) - مليون دينار

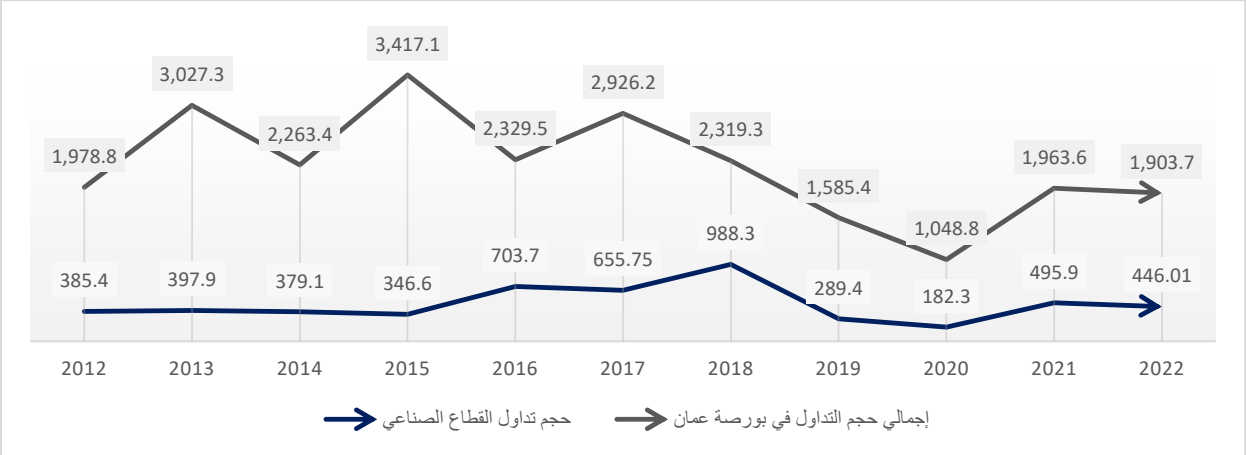

*المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

7. مؤشر العمالة والمنشآت في القطاع الصناعي 2022

على إثر نمو معظم المؤشرات الصناعية خلال العام 2022، أدى ذلك الى ارتفاع أعداد العمالة في القطاع الصناعي خلال العام 2022 بنسبة 4.8% كنتيجة لارتفاع أعداد العمالة في كل من قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات التعدينية وقطاع الصناعات الجلدية والمحيكات.

الجدول (3) أعداد العاملين في المنشآت الصناعية حسب القطاعات الفرعية (2021-2022) - ألف عامل

القطاع الصناعي	2021	2022	معدل التغير 2022-2021
المجموع	**255.7**	**267.9**	**4.8%**
الصناعات الجلدية والمحيكات	68.5	71.3	**4.1%**
التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية	12.3	12.8	**4.0%**
الصناعات العلاجية واللوازم الطبية	9.7	9.7	**0.4%**
الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية	59.6	70.1	**17.7%**
الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	42.1	40.8	**-3.2%**
الصناعات الإنشائية	18.2	17.2	**-5.4%**
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	11.9	12.2	**2.3%**
الصناعات الخشبية والأثاث	8.7	8.5	**-2.3%**
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	16.9	16.7	**-1.2%**
الصناعات التعدينية	7.8	8.6	**10.1%**

المصدر: قاعدة بيانات الغرف الصناعية المحلية (عمان، الزرقاء، إربد)، 2023

في حين سجلت أعداد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي خلال العام 2022، تراجعاً طفيفاً بمقدار 153 منشأة، أي بنسبة 0.9% مقارنة بأعداد العام 2021، وذلك يعزى لتراجع إجمالي عدد المنشآت لغالبية القطاعات الصناعية.

الجدول (4) أعداد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات الفرعية العشرة (2021-2022) - منشأة

القطاع الصناعي	2021	2022	معدل التغير 2021-2022
المجموع	16,841	16,688	**-0.9%**
الصناعات الجلدية والمحيكات	1,042	1,030	**-1.2%**
التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية	872	867	**-0.6%**
الصناعات العلاجية واللوازم الطبية	151	149	**-1.3%**
الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية	2,924	2,823	**-3.5%**
الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	5,552	5,522	**-0.5%**
الصناعات الإنشائية	2,634	2,663	**1.1%**
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	642	641	**-0.2%**
الصناعات الخشبية والأثاث	2,202	2,140	**-2.8%**
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	743	756	**1.7%**
الصناعات التعدينية	79	97	**22.8%**

المصدر: قاعدة بيانات الغرف الصناعية المحلية (عمان، الزرقاء، إربد)، 2023

8. تأمين العمالة في القطاع الصناعي 2022

بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي والمؤمن عليهم المسجلون في الضمان الإجتماعي خلال العام 2022 أكثر 209.3 ألف عامل، وبمعدل نمو بلغت نسبته 7% مقارنةً مع العام 2021، وذلك نتيجة لنمو عمالة كافة القطاعات الصناعية الفرعية العشر، أبرزها قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات الذي حقق نمواً بلغت نسبته 13.3% مقارنةً بالعام 2021 حيث يعتبر القطاع الصناعي الأول للتشغيل بإستحواذه على أكثر من 42% من إجمالي العمالة المسجلة في القطاع الصناعي.

الشكل (14) توزيع إجمالي العمالة المؤمن عليهم وفقاً للقطاعات الصناعية (2021-2022) - ألف عامل

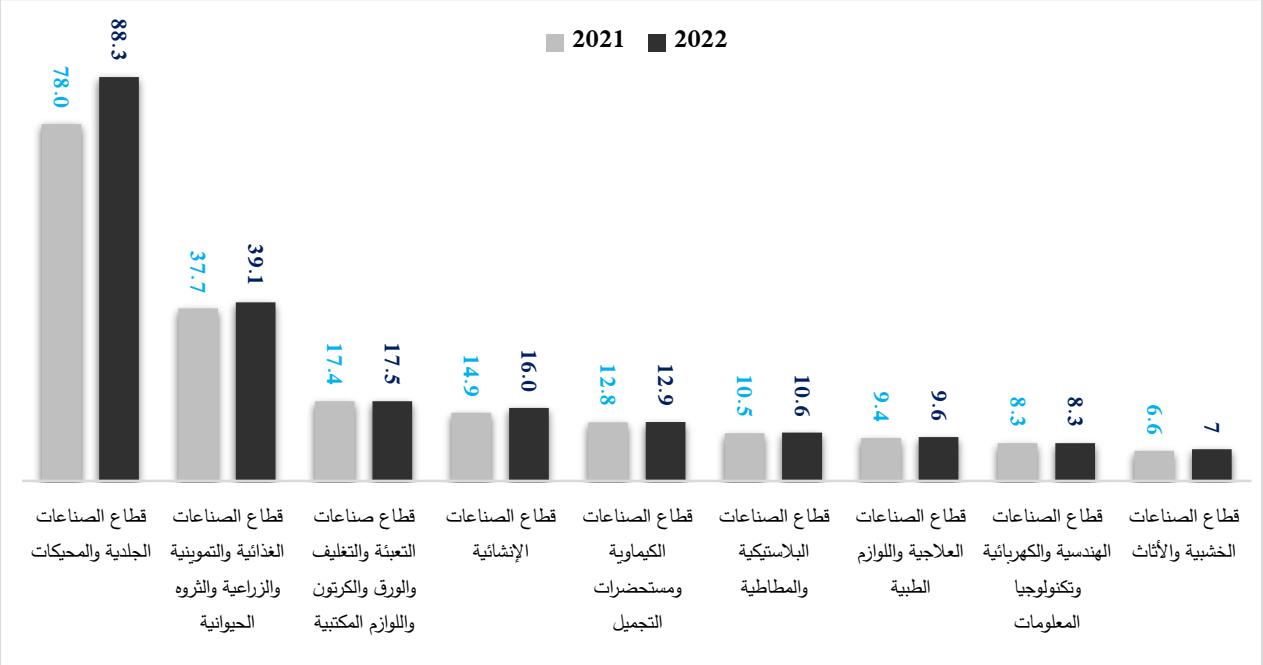

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، 2023

وعلى مستوى العاملين في القطاع والمؤمن عليهم وفقاً للجنسية؛ فقد استحوذت العمالة الأردنية على النسبة الأكبر بما يقارب 58% من إجمالي عمالة القطاع الصناعي المؤمن عليهم (120.9 ألف عامل) وإذا ما تم إستثناء عمالة قطاع الجلدية والمحيكات – بإعتباره الأكثر تشغيلاً للعمالة الوافدة – ترتفع نسبة الأردنيين لأكثر من 79% من إجمالي عمالة القطاع الصناعي، في حين جاءت نسبة غير الأردنيين المؤمن عليهم العمالين في القطاع الصناعي بحوالي 42% اي ما يقارب (88.4 ألف عامل).

الشكل (15) التوزيع النسبي للعمالة المؤمن عليهم وفقاً للجنسية للقطاعات الصناعية 2022

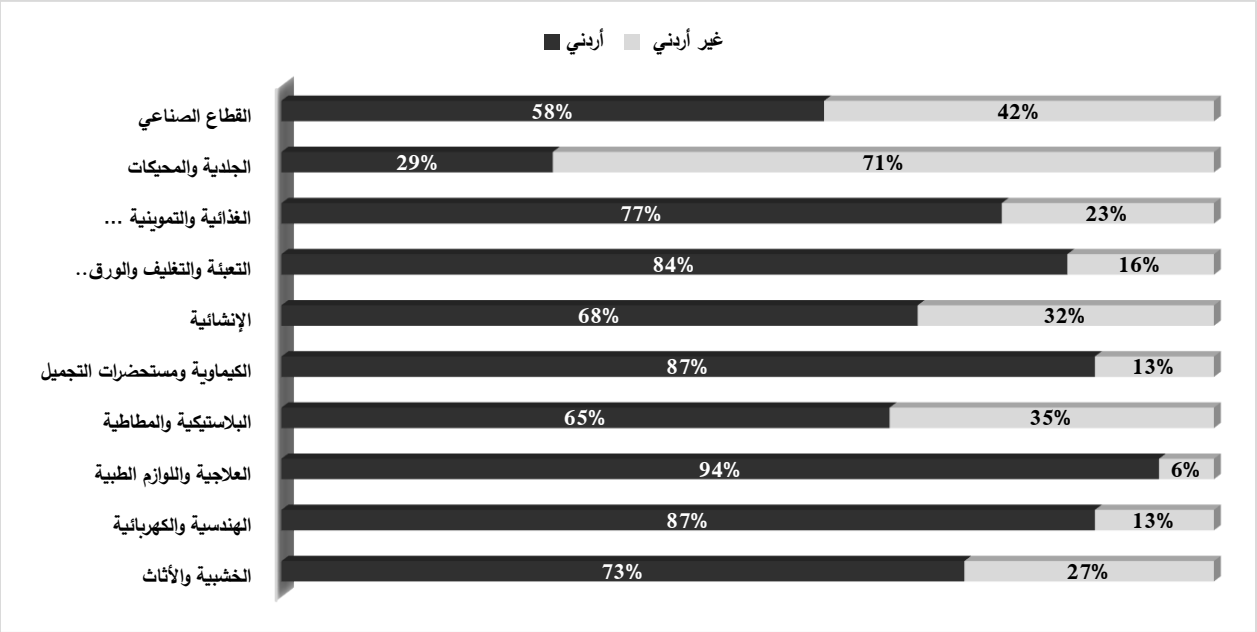

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، 2023

بينما وفقاً للجنس؛ فقد استحوذت العمالة من الذكور على النسبة الأكبر من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي حيث بلغت ما يقارب 64% (134.8 ألف عامل)، بينما شكلت الإناث مانسبته 36% من إجمالي عمالة القطاع الصناعي ما يقارب (74.5 عاملة) وهذا ما يؤكد على حرص الصناعة على تشغيل ودعم وتمكين المرأة داخل القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل.

الشكل (16) التوزيع النسبي للعمالة المؤمن عليهم وفقاً للجنس للقطاعات الصناعية 2022

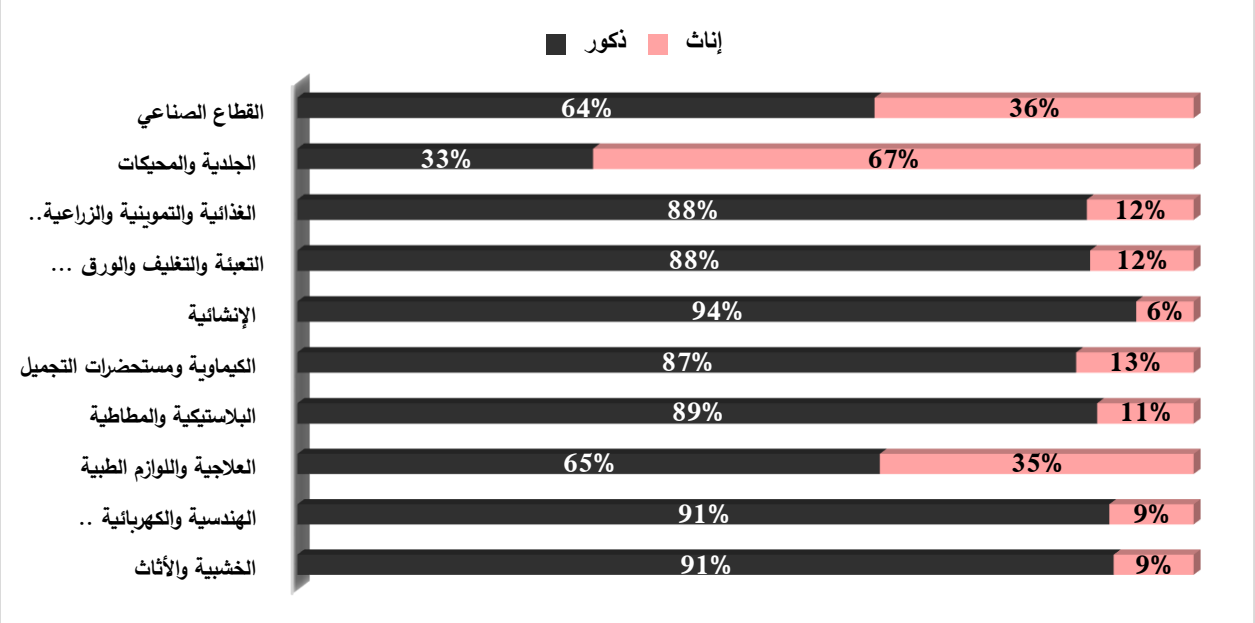

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، 2023

حقق مؤشر الصناعة الأردنية نمواً ملحوظاً خلال العام 2022 بنسبة وصلت إلى 12.2% مقارنة مع العام 2021، بعد أن وصل إلى مستوى 127.6 نقطة مئوية، وجاء ذلك إنعكاس لما حققه القطاع من نتائج مميزة بمختلف مكوناته ومؤشراته الفرعية خلال العام. فيما حقق المؤشر نمواً خلال الربع الرابع من العام 2022 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق بواقع 6.7% بوصوله لما يقارب 129 نقطة مئوية.

الشكل (17) مؤشر الصناعة الأردنية (2010-2022) - نقطة مئوية

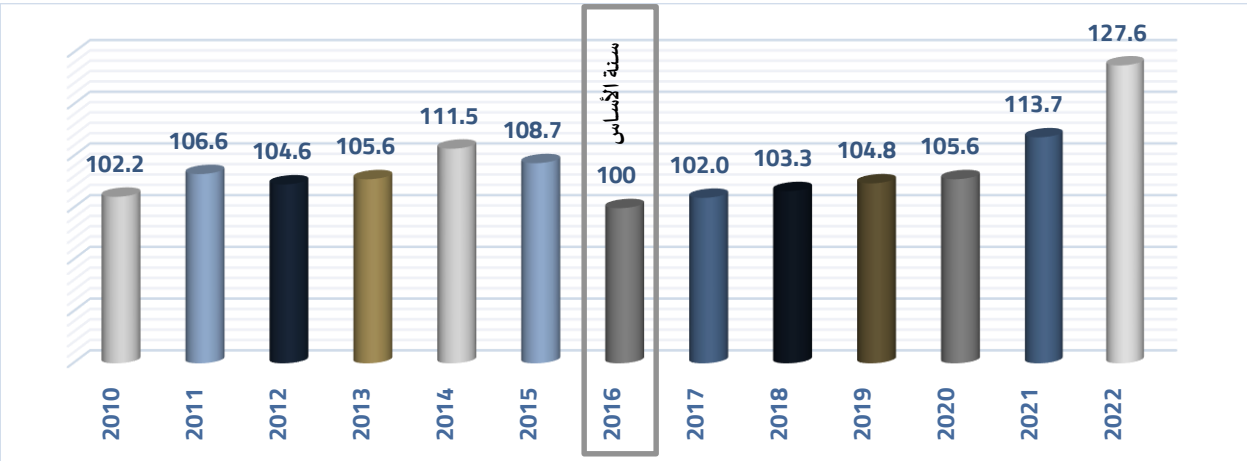

وقد جاء نمو المؤشر مدفوعاً بالأداء المميز لمجموعة المؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر، أبرزها "مؤشر الصادرات الصناعية" والذي حقق نمواً بنسبة 37.3% خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021، يليه مؤشر الإستبانة والذي حقق نمواً بمعدل 10% (والذي يعكس التوقعات الإيجابية لأصحاب الأعمال الصناعيين)، ونمو مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة 2.8% وتحقيق مؤشر العمالة في القطاع الصناعي نمواً بواقع 2.3% ليؤكد ذلك على قدرة القطاع الصناعي على خلق وتوفير فرص العمل ومساهمته الحقيقية في التقليل من معدلات البطالة في الأردن.

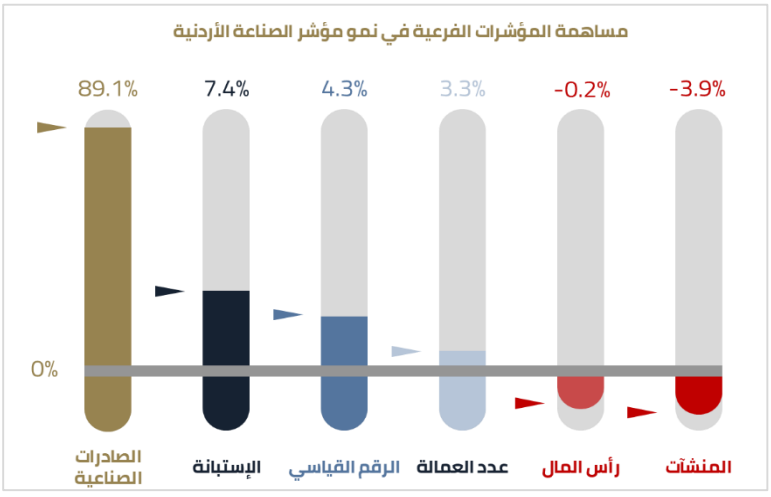

وقد أظهر المؤشر ملامساته الفعلية لعكس الصورة الواقعية لتطور القطاع الصناعي، ليس فقط على صعيد القطاع بشكل عام بل على مستوى قطاعاته الفرعية العشرة كلٌّ على حِدا، فقد حقق مؤشر الصناعة الأردنية لكافة القطاعات الصناعية نمواً خلال العام 2022، جاء أبزرها مؤشر الصناعة الأردنية لقطاع الصناعات التعدينية كأعلى القطاعات الصناعية العشرة نمواً وبأكثر من 29.3% نتيجة إرتفاع الطلب العالمي على منتجات القطاع، يليه قطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية بمعدل نمو بلغ 15.9% والذي يعتبر أحد القطاعات ذات التشابكية العالية مع مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وان نمو غالبيتها يعني نموها بشكل متزامن، فيما حقق قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل نمو بلغت نسبته 14.9% نتيجة ارتفاع جل صادرات منتجات القطاع وخاصة منتجات الأسمدة والمنظفات ومواد الصابون وغيرها.

الشكل (18) تطورات مؤشر الصناعة الأردنية العام والقطاعي (2021-2022) ومعدلات النمو

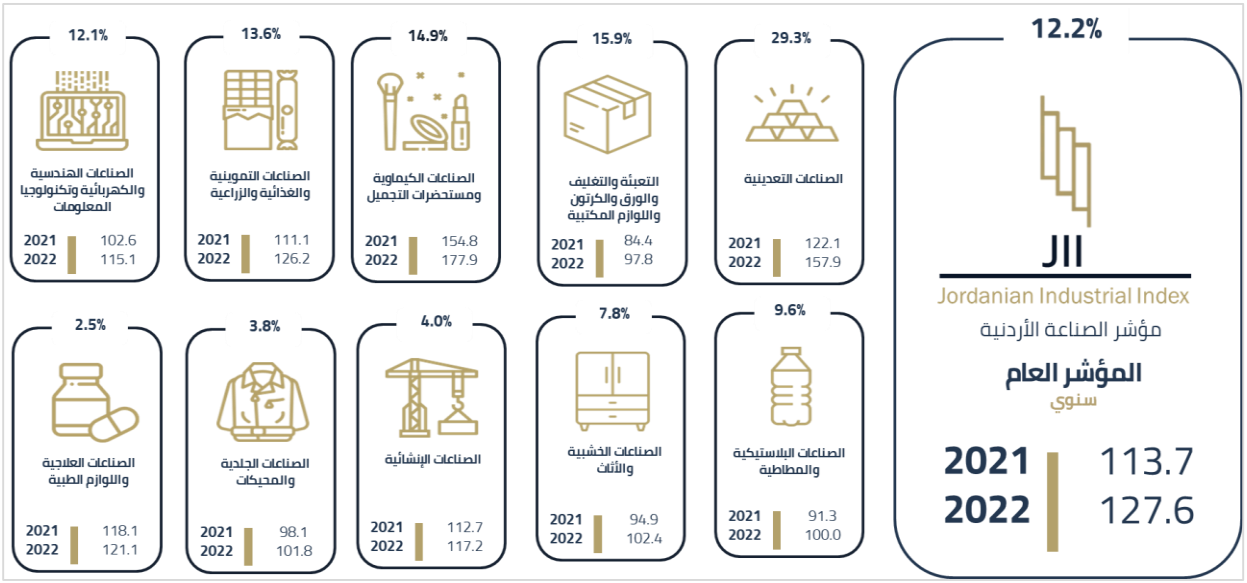

وتجدر الإشارة إلى أن عملية صياغة المؤشر استندت على خطوات علمية وممنهجة مدروسة تتماشى مع أفضل الممارسات والأساليب القياسية العالمية، من خلال دمجِ ستة مؤشرات فرعية وفقاً لأوزان نسبية موزعة بحسب الأهمية لكل منها، تمثلت في كل من الصادرات الصناعية (23%)، الرقم القياسي لكيمات الانتاج الصناعي (23%)، العمالة (18%)، المنشآت (18%)، رأس المال (8%)، وما تبقى يعكس أداء مؤشر الإستبيان العام (10%).